دور الاقتصاد الأخضر في دعم التشغيل والحد من مشكلة البطالة

(محاور التنمية المستدامة وصلتها بقضية التشغيل و البطالة)

د.محمد عبد الشفيع عيسى
خبير تنمية الموارد البشرية و أستاذ في معهد التخطيط القومي بالقاهرة

بيان المحتويات

مبحث تمهيدي
التنمية المستدامة و "الاقتصاد الأخضر": الأهداف والمفهوم

المبحث الأول
القضاء على الفقر وتقليل أوجه عدم المساواة

المبحث الثاني
فجوة النوع

المبحث الثالث
مواجهة آثار التغير المناخي والبيئي

المبحث الرابع
تعزيز حياة المجتمعات المحلية

مبحث تمهيدي

التنمية المستدامة و "الاقتصاد الأخضر"

الأهداف والمفهوم

لعل أنسب مقاربة لقضية ما يسمى بالاقتصاد الأخضر–كاقتصاد مناصر للبيئة بمفهومها الواسع–هو مفهوم "التنمية المستدامة". ومن هنا وقع اختيارنا على هذا المفهوم، في الإطار التحليلي الموسع، كمدخل لدراسة الموضوع المحدد لهذه الورقة: الاقتصاد الأخضر ودوره في التشغيل والحد من البطالة في الوطن العربي.

وقد وجدنا من الأوفق ان نعرض للموضوع اعتمادا على الوثيقة الصادرة عن الأمم المتحدة، لتسطر أهداف التنمية المستدامة خلال الخمس عشرة سنة القادمة (2015–2030)، محددة إياها في سبعة عشر هدفا، كاستكمال لوثيقة (أهداف ألفية التنمية) الصادرة عام 2000 لتغطي خمسة عشر عاما (2000–2015).

<u>وثيقة "أهداف التنمية المستدامة 2015–2030":</u>

Sustainable Development Goals

فيما يلي نقدم أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر كما عرضتها الوثيقة:

1– القضاء على الفقر بكافة أشكاله وفى كل مكان .

2– القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

3– تأمين الحياة الصحية وترقية الحياة الجيدة للجميع من كل من الأعمار .

4- ضمان التعليم الجيد والعادل و القادر على احتواء مختلف الشرائح الاجتماعية (الاحتوائى inclusive)و تعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع .

5- تحقيق (مساواة النوع) والتمكين لجميع النساء والفتيات .

6- ضمان توفر الإدارة المستدامة للموارد المائية ، والمرافق الصحية للجميع .

7- ضمان الوصول لمصادر الطاقة الآمنة و المستدامة والحديثة للجميع .

8- تعزيز النمو الاقتصادى المستقر والقابل للاستدامة و "الإدماجى"، و ضمان التشغيل الكامل والمنتج والعمل اللائق للجميع .

9- بناء هياكل البنية الأساسية المتينة وتعزيز التصنيع "الاحتوائى" المستدام ، ودفع عملية الابتكار .

10- تقليل أوجه عدم المساواة داخل الدول ، وفيما بينها أيضا .

11- جعل المدن والمستوطنات البشرية احتوائية ، آمنة ومتية ومستدامة .

12- تأمين أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام .

13- اتخاذ اجراءات عملية عاجلة لمواجهة التغير المناخى وآثاره .

14- الاستخدام الآمن (أو "الحفاظى" conserve) والمستدام، لموارد المحيطات والبحار والأنهار من أجل التنمية المستدامة .

15- حماية وتعزيز الاستخدام المستدام للأنظمة البيئية للأرض و الحفاظ عليها، والإدارة المستدامة للغابات ، ومحاربة التصحر ، وكبح وإيقاف مسار تجريف الأرض وكبح الفقدان الجارى للتنوع الحيوى .

16- تعزيز الحياة المسالمة للمجتمعات المحلية بما يؤكد الاتجاهات "الاحتوائية" لأغراض التنمية المستدامة ، وتوفير فرص الوصول إلى العدالة للجميع ، وبناء مؤسسات فعالة وقابلة للمحاسبة و "احتوائية" على جميع المستويات .

17- تقوية وسائل تطبيق المشاركة ذات الطابع العالمى فى مجال التنمية المستدامة، وبث الحيوية فيها .

هذه هي أهداف التنمية المستدامة خلال السنوات الخمس عشرة القادمة، وفيما يلي من هذه الورقة، نركز على بحث الصلة بينها وبين قضية التشغيل والحد من البطالة في المنطقة العربية، على أن نختار بعضها في مجال التركيز، من خلال معالجة الأهداف الرئيسية التالية، مع مراعاة أننا قمنا بإدماج بعض أهداف الوثيقة في بعضها البعض نظرا للارتباط الوثيق فيما بينها:

1. القضاء على الفقر، وتقليل أوجه عدم المساواة

2. مساواة النوع، والتمكين لجميع النساء والفتيات
3. مواجهة التغير المناخي ، وتعزيز الاستخدام المستدام للأنظمة البيئية للأرض
4. تعزيز حياة المجتمعات المحلية

وسوف نتناول في هذه الورقة "الأهداف-القضايا" المذكورة على التوالي، مع تركيز خاص على دلالاتها إزاء دعم التشغيل والحد من البطالة في المنطقة العربيـــة، علـــى أن يســـبقها حديث عن مفهوم التنمية المستدامة، وبالتالي "الاقتصاد الأخضر".

حول مفهوم التنمية المستدامة و "الاقتصاد الأخضر"

يمكن القول إن النمو الاقتصادي في أية دولة (بمعنى الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي) شرط ضروري ولكنه غير كافٍ لتحسين أحوال السكان وترقية المجتمع، إن لم تكن تحوطه اعتبارات الاستمرار والاستقرار. ولكي تتحقق للنمو صفة الاستمرارية الذاتية، أي الاستدامة، وصفة الاستقرار، أي الثبات عبر الزمن، فإنه يجب أن يتم بمعدلات مرتفعة كنمو"صافٍ"، من جهة أولى، وحقيقي، من جهة ثانية. ويقصد بالنمو الصافي: النمو الاقتصادي الإجمالي مطروحا منه معدل نمو السكان. أما النمو الحقيقي فهو المحسوب بالقيم الفعلية التي تأخذ بعين الاعتبار مستوى الأسعار. وبذلك، يتضح المفهوم الشامل للنمو الاقتصادي، كما ينبغي أن يكون : النمو المرتفع، المستدام والمستقر، والصافي الحقيقي.

من النمو إلى التنمية

إن النمو الاقتصادي، بالمفهوم السابق، في ظروف الدول العربية، وسائر البلدان النامية، يجب أن يندمج في المفهوم الشامل للتنمية، وذلك عن طريق مراعاة البعد الاقتصادي الكلي، ومراعاة البعد الاجتماعي. ويقصد بالبعد الاقتصادي الكلي مراعاة تنويع هيكل الناتج، بمعنى إقامة هيكل إنتاجي "غير أحادي"، مع مراعاة تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن خلال النظر في اتخاذ قطاع معين يملك المقومات الكفيلة بأداء دوره كقطاع قائد أو رائد للنمو على المستوى الكلي، وخاصة في إطار الصناعة التحويلية و إنتاج الخدمات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية-الاتصالية. أما البعد الاجتماعي فيتحقق عبر عدة قنوات، في مقدمتها: الربط بين الأجور والأسعار والإنتاجية، وتكافؤ الفرص في اكتساب

قدرات "رأس المال المعرفي والمهاري"، وتوسيع قاعدة التشغيل خاصة من شباب الخريجين، والتوزيع المنصف للأصول الإنتاجية.

من خلال انطباق البعد الاقتصادي الكلي على النحو السابق، يتحقق "التحول الهيكلي". وبواسطة البعد الاجتماعي، يتحقق رفع مستويات المعيشة الاجتماعية. فإذا اجتمع هذان البعدان فإن المحصلة هي تحول النمو إلى عملية "تنمية"، تنمية اقتصادية اجتماعية، تنمية مستدامة في المقام الأول.

المبحث الأول

القضاء على الفقر وتقليل أوجه عدم المساواة في المجتمع العربي

-1 -

إطار المفاهيم التحليلي لظاهرة الفقر

نبدأ بمحاولة تقديم معالجة تحليلية للفقر، انطلاقاً من الإطار المفاهيمي المستقر في الكتابات الدولية، خاصة تقارير المنظمات الدولية، وبصفة أخص: التقرير الدولي السنوي عن التنمية البشرية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتقرير الدولي السنوي عن التنمية في العالم، الصادر عن البنك الدولي[1].

ونحيل في البدء إلى تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1997، وهو التقرير الذي وضع، إلى حد كبير، أسس الإطار المفاهيمي الدولي السائد بخصوص الفقر، يعضده تقرير البنك الدولي عن (التنمية في العالم 2001/2000).

ولعل الرسالة الرئيسية للتقرير الدولي المذكور للتنمية البشرية، هي أن (الفقر لم يعد "شرّاً لابد منه") – أي ليس قدراً مقدوراً؛ وأن [العالم لديه من الموارد المادية والطبيعية، ومن الدراية

---

[1] 1- أنظر: محمد عبد الشفيع عيسى، المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها إحدى آليات خفض الفقر، ورقة مقدمة إلى ندوة (المشروعالت الصغيرة والمتوسطة كخيار لتشغيل الشباب والحد من البطالة في الدول العربية) ، تونس 26-28/11/ 2007

التقنية، و من البشر، ما يمكنه من أن يصبح عالماً خالياً من الفقر، وأن يجعل ذلك حقيقة واقعة في أقل من جيل واحد ..] [2].

.. [وليس على الفقراء أن يعانوا من فقرهم في صمت .. وإن التحدي الماثل الآن هو حشد العمل من جانب كل الدول والمنظمات والأفراد] [3].

ومن حيث تفصيل المفاهيم، فإن تقرير التنمية البشرية (1997) يعرض لما يلي:

أولاً: المفاهيم المرتبطة بظاهرة الفقر:

- **المفهوم العام للفقر**: يذكر التقرير في هذا الصدد، ومنذ البداية: (للفقر وجوه كثيرة، وهو أبعد من مجرد انخفاض الدخل، إذ أنه يعكس أيضاً الفقر الصحي والفقر التعليمي، والحرمان من المعرفة والاتصالات، وعدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان والحقوق السياسية، وانعدام الكرامة والثقة واحترام الذات، وهناك أيضاً إفقار البيئة، بل وإفقار أمم بأسرها حيث يعيش المجتمع في حالة فقر) [4].
- **الفقر المطلق والفقر النسبي**، حيث يشير "الفقر المطلق" إلى معيار معين للاحتياجات الدنيا. وإذا كان المعيار هو الدخل، فإنه يتحدد على سبيل المثال، في كسب أقل من دولار واحد يومياً للفرد، أو أقل من دولارين، كخطين مقترحين للفقر المطلق يجري استخدامهما في المقارنات الدولية. كما تقوم بعض الدول، وخاصة الدول الصناعية، بوضع خطوط وطنية للفقر بحيث يعتبر النزول عنها بمثابة انزلاق إلى وضعية الفقر المطلق.

أما الفقر النسبي فيشير إلى فقر مجموعة اجتماعية معينة بالنسبة إلى المجتمع ككل، مثل أفقر نسبة 10% من المجتمع، ومثل اعتبار الفقراء فقراً نسبياً من يحصلون على ثلث المتوسط الوطني العام للدخل.

- **القدرات**، وهي الإمكانيات التي يستطيع الفرد – أو الجماعة الاجتماعية – من خلالها تحقيق مستوى معين للأداء، ومن أهمها القدرات التعليمية والصحية.
- **الفقر الشديد** (أو الفقر المتناهي على حد تعبير البعض، أو الفقر المدقع)، حينما لا تتمكن أية أسرة معيشية من تلبية 80% من الاحتياجات الدنيا من السعرات الحرارية.
- **معدل انتشار الفقر**، ويتمثل في النسبة المئوية للأفراد اللذين يعيشون تحت خط الفقر في المجتمع.

---

[2]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1997، نيويورك.
[3]) المرجع السابق.
[4]) المرجع السابق.

- **عمق الفقر** (أو فجوة الفقر) ويبين متوسط بُعد الفقراء عن خط الفقر، أو هو متوسط المسافة دون خط الفقر معبراً عنها كنسبة من هذا الخط.
- **حدة الفقر**، وتقاس باعتبارها المتوسط المرجح – أو الموزون بأوزان معينة – للجذر التربيعي للمسافة دون خط الفقر.
- **الفقر الغذائي**، حيث تطبق البلاد النامية التي وضعت خطوطاً وطنية للفقر طريقة الفقر الغذائي في أغلب الأحيان، وتقيس عدم كفاية الموارد الاقتصادية لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية الدنيا.

ثانياً: مفاهيم التنمية البشرية والحرمان البشري:

- **مفهوم التنمية البشرية**. يقوم هذا المفهوم على الفكرة المركزية والأصلية التي تبناها (محبوب الحق) مع الفريق الأول لتقرير التنمية البشرية العالمي، بأن التنمية البشرية هي عملية زيادة الخيارات المطروحة على الناس ومستوى ما يحققونه من رفاهة أو رخاء. والدخل هو مجرد خيار واحد من الخيارات التي يريد أن يحصل عليها الناس، وهو وسيلة، بينما التنمية البشرية غاية [5].

ويقيس دليل التنمية البشرية منجزات أي بلد في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: العمر المتوقع، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق.

أما الرقم القياسي للفقر البشري أو الحرمان في مجال التنمية البشرية فهو يقوم على نفس الأبعاد التي يتناولها دليل التنمية البشرية. والمتغيرات المستخدمة هي: النسبة المئوية للسكان من اللذين لا يتوقع لهم أن يعيشوا حتى سن 40 عاماً، والنسبة المئوية للأمية بين البالغين، والنسبة المئوية للسكان اللذين لا تتوفر لهم سبل الحصول على الخدمات الصحية والمياه المأمونة، والنسبة المئوية للأطفال ناقصي الوزن حتى سن الخامسة.

وتأكيداً لذلك، يذكر تقرير التنمية البشرية السابق أنه [إذا كانت التنمية البشرية هي أمر يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات، فإن الفقر يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهي: العيش حياة طويلة في صحة جيدة، والتمتع بمستوى معيشة لائق، وبالحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين.

.. وتعكس المقارنة بين التنمية البشرية والفقر البشري أسلوبين مختلفين لتقييم التنمية:

---

[5]) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا، الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا، نيويورك، 2003.
وأنظر كذلك: Red efining poverty: http://www.shooving.co

أحدهما هو "**المنظور الاندماجي**"، ويركز على أوجه التقدم التي تحققها كل الجماعات في المجتمع، من الأغنياء والفقراء. والآخر هو "**منظور الحرمان**" الذي يتم بموجبه الحكم على التنمية من وجهة نظر الفقراء والمحرومين فقط] [6].

وباختصار، فإنه بينما يستخدم دليل التنمية البشرية "نوعية الحياة البشرية" من منظور إجمالي، على مستوى المجتمع، فإن الرقم القياسي للفقر البشري يستخدمها من منظور "الحرمان".

وتكشف المقارنة بين الرقم القياسي للفقر البشري (أو الحرمان) ودليل التنمية البشرية، عن وجود مفارقات صارخة في عدد من البلدان: فهناك بلدان تحقق تقدماً في ميدان التنمية البشرية بشكل عام ومع ذلك يظل الفقر البشري منتشراً على نطاق واسع، وتحتل هذه البلدان مرتبة متقدمة حسب دليل التنمية البشرية، بينما لا يكون الأمر كذلك حسب الرقم القياسي للفقر البشري.

المقابلة بين الفقر البشري وفقر الدخل

يركز مقياس الفقر البشري على الحرمان من القدرات الأساسية، أي الحرمان المتعلق بسنوات العمر، والصحة، والإسكان، والمعرفة، والمشاركة والأمن الشخصي والبيئة .. وتشكل هذه العوامل في تفاعلها المتبادل قيوداً حادة على الخيارات الإنسانية.

وفي عبارة واحدة، إن مفهوم الفقر البشري يمكن التعبير عنه إلى حد كبير بفقر القدرات. أما فقر الدخل – والذي أصبحت له الغلبة، للأسف، على التحليلات المتعلقة بالفقر – فإن قياساته تتعلق بمدى انتشار الفقر، المتعلق بخطوط الدخل المستخدمة في مجال رسم السياسات الوطنية أو في المقارنات الدولية. وقد ركزت أعمال قياس فقر الدخل على مدى انتشاره أكثر من التركيز على عمقه أوحدته [7].

هذا، ويوجد ارتباط بين معدلات فقر الدخول ومعدلات الفقر البشري؛ بمعنى أن كلا من المعدلات المرتفعة أو المنخفضة للدخل مثلاً، ترتبط بمعدلات مرتفعة أو منخفضة من الحرمان. ومع ذلك فيمكن لمعدلات فقر الدخل العالية أن توجد جنباً إلى جنب مع معدلات عالية للفقر البشري[8].

إستراتيجية الفقر من وجهة نظر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة [9] :

---

[6]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1997،مرجع سابق، ص 15
وأنظر أيضاً: د. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص ص 19-30

[7]) نفس المرجع، ص ص 24 – 36.

[8]) نفس المرجع، ص 37.

[9]) نفس المرجع، ص ص 94 – 105.

يرسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – في تقريره محل العرض – عدة عناصر أساسية **لاستراتيجية القضاء على الفقر:**

1) "**التمكين السياسي**" **للفقراء** بهدف التأثير في الظروف والقرارات التي تمس حياتهم.
2) **التعبئة المجتمعية**، من خلال إيجاد صيغ للعمل المشترك بين "الأطراف الفعالة" في المجتمع، بدءً من الأسرة والمجتمعات المحلية والمنظمات والتعاونية، مروراً بالنقابات ووسائل الإعلام أو الاتصال المجمعي، وشركات القطاع الخاص، والجماعة الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، وانتهاءً بالأحزاب السياسية.
3) **الدولة الفاعلة والحكومة المسئولة** التي تعمل لصالح الفقراء وتحقق التنمية البشرية "المناصرة للفقراء"، مع تبني أسلوب التخطيط (المنطلق من القاعدة إلى القمة).

-2-

السياق الاجتماعي للفقر في الوطن العربي

يتكون الفقراء في المجتمع العربي من الشرائح التالية:

1-**المعدمون** الذين لا يتوفر لديهم أي مصدر للرزق، في الريف والحضر والبادية. وتتمثل هذه الفئة في القسم الذي لا يتوفر له مصدر ارزق من العجزة وكبار السن، والأرامل ومن في حكمهن (كالمطلقات والمهجورات). ويضاف إلى ذلك: النساء المعيلات لأسر بدون عائل من الرجال ذوي مصدر الدخل المنتظم، المهاجرين مثلا داخل أو خارج البلاد، وخاصة في الريف. كما تضاف (الطفولة المعذبة) أو فئة الأطفال المهمشين، بشقيها: (أطفال بدون مأوى)- أو أطفال الشوارع- و الأطفال في سوق العمل: (ظاهرة عمالة الأطفال).

2- **الفقراء (المدقعون) في الريف**، وهم الأجراء المجردون من أية ملكية للأرض، وأصحاب الملكيات القزمية الذين يعملون بالأجر لاستيفاء حاجاتهم الأساسية نظراً لانخفاض عائد التملك.

3- العاملون في القطاع غير الرسمي (أو غير النظامي)، لحساب الغير (بالأجر) أو لحساب أنفسهم، وخاصة في الحضر. ومنهم مدقعون وفقراء فقرا معتدلا.

4- **الكتلة العامة للعاملين في القطاع الرسمي**، سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، ممن لا تتاح لهم فرص للعمل في (وظيفة ثانية) -في غير أوقات

العمل الرسمية- أو لا تتاح لهم إمكانية "التربح المعترف به اجتماعياً" من الوظيفة العامة..! ومنهم تتكون المجموعة الرئيسية للفقراء (المعتدلين).

5- **المتعطلون تعطلاً دائماً أو مؤقتاً** أو موسمياً، تعطلاً كاملاً أو جزئياً، **وتشمل هذه الفئة، بصفة خاصة :**

- المتعطلين من فئة الشباب خريجي التعليم المتوسط و العالي.
- العاملين الذين يعانون من ظاهرة (نقص التشغيل) أي التعطل الجزئي، أو عدم كفاية ساعات العمل لإدرار الدخل اللازم لتغطية الحاجات الأساسية.
- متعطلين من غير المتعلمين، والذين اضطروا للخروج من سوق العمل بعد أن دخل إليها خريجو النظام التعليمي الذين يقبلون بالعمل تحت أية ظروف.

6-فئة "النساء في ظروف صعبة"، إذا صح هذا التعبير، خاصة في ضوء ما يطلق عليه البعض (تأنيث الفقر) حيث النساء، بصفة عامة، أكثر تعرضا للفقر من الرجال، وذلك في ضوء النتائج العامة وبعض الرواسب العالقة من الظاهرة التاريخية بعيدة الغور لتقسيم العمل الاجتماعي -على أساس النوع- منذ فجر الحضارة الإنسانية في العصر الزراعي، بل و فيما قبله- وكذا في ضوء بعض العوامل الثقافية والاجتماعية. ولذا نجد النساء عموما أقل من الرجال في حظوظ التعليم والعمل والرعاية الصحية، وإن كانت بعض الدراسات التجريبية تشير إلى:

أ – أن تحويلات العمال المهاجرين في بعض الدول الآسيوية، تميل، بعد فترة معينة، إلى إعطاء الأولوية للإناث في الرعاية الاجتماعية والتعليمية[10].

ب- أن شريحة من فئة (المرأة المعيلة) لا تعاني من الفقر، بل تعيش في حالة من البحبوحة النسبية، في حالة كون رب العائلة الأصلي من المهاجرين، وخاصة خارج البلاد.

وعلى ذلك يرتبط الفقر في المجتمع العربي بالظواهر التالية:

- درجة مرتفعة من التفاوت في توزيع الثروات والدخول[11].
- التهميش والاستبعاد الاجتماعي لفئات معينة، وضعف مظلة الحماية وشبكة الأمان الاجتماعي القادرة على انتشال هذه الفئات

[10] -world Bank, International Migration, Economic Development and Policies, 2007.

[11] علي عبد القادر علي، توجهات الإصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في الدول العربية، في: بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 38، ربيع 2007، ص ص 82-99.1

من الوضعية الاجتماعية الصعبة، خاصة في حالة التعرض للصدمات من أي نوع.

- قيود العمل في القطاع غير النظامي، ومصاعب التحول إلى القطاع النظامي.
- ظاهرة البطالة، خاصة بطالة الشباب من خريجي المراحل التعليمية المختلفة، وخاصة في ظل: أ- ضعف قدرة القطاع الخاص على استيعاب العمالة، وتعويض الدور الذي كان يقوم به القطاع الحكومي سابقا في مجال التشغيل. ب – تدهور حال قطاع الوظيفة العامة والخدمة المدنية، من حيث الإنتاجية والأجور واستيعاب العمالة.
- الوضعية الصعبة لشرائح واسعة من النساء، لأسباب تاريخية واجتماعية.

في ضوء ما سبق، يمكن بلورة ملامح الفقر من خلال عرض الثنائيات الآتية:

- من حيث الجغرافيا الاجتماعية: الريف في مواجهة الحضر. فالفقر يتركز في الريف أكثر منه في الحضر.
- من حيث الطبوغرافيا الجيلية : الطفولة والشباب المتعلم وكبار السن، في مواجهة الفئات العمرية "المركزية" أو الوسيطة.
- من حيث النوع الاجتماعي: النساء في مواجهة الرجال.
- من حيث العدالة التوزيعية: المجردون من تملك الأصول الرأسمالية، بمختلف أنواعها، في مواجهة مالكي الأصول و الذين هم في نفس الوقت أصحاب النصيب الأعلى من الدخل القومي مقارنة بنصيبهم من الكتلة السكانية.

وباختصار، فإن تحليل الفقر في المجتمع العربي يتم بالرجوع إلى مقولتين: ترييف الفقر، وتأنيثه- وإلى حقيقتين: "الانحراف" الجيلي، وشدة التفاوت في توزيع الثروة والدخل.

ولهذا يمكن تحديد اتجاهات الاسترتيجية الناجعة لمواجهة الفقر فيما يلي:

1- بذل المزيد من الاهتمام بالمجتمع العربي في الريف والبادية، وبالقطاع الزراعي والرعوي. ويشمل ذلك : زيادة نصيب الريف والبادية من الاستثمارات الإنتاجية واستثمارات البنية الأساسية، ومن الدعم والإعانات المخصصة للمنتجين والمستهلكين.

2- توجيه عناية خاصة للنساء من حيث فرص التمدرس والرعاية الصحية والتشغيل والحماية الاجتماعية.

3- توسيع وتعميق شبكة الأمان الاجتماعي، بمختلف مكوناتها(وخاصة: التحويلات المباشرة من نقدية وعينية- نظم التأمينات والمعاشات والتعويضات المختلفة- الخدمات التعليمية والصحية الأساسية) للفئات الأكثر عرضة من غيرها للانكشاف والتهميش والاستبعاد الاجتماعي، بما في ذلك: المرأة المعيلة الفقيرة، والأطفال بدون مأوى، والمواجهة المتكاملة لظاهرة عمالة الأطفال.

4- العمل على تصحيح الخلل في توزيع الأصول، كما يلي:

- عودة الاهتمام بالملاك الزراعيين الصغار، من خلال ما أطلق عليه البنك الدولي (إجراء إصلاحات زراعية) وذلك في تقريره الأخير لعام 2008، عن (الزراعة من أجل التنمية)[12].
- توسيع فرص الإقراض الصغير والمصغر، بغرض إقامة المشروعات الصغرى والصغيرة، وخاصة لشباب الخريجين.

5- العمل على تصحيح الخلل في توزيع الدخول:

- التوزيع الأوّلي، من خلال نظام الأجور و عوائد المنتجين السلعيين والخدميين الصغار.

[12] -World Bank, Agriculture For Development, world Development Report 2008.

–التوزيع الثانوي، من خلال أنظمة الدعم والإعانات والتعويضات، وخاصة لمواجهة الأثر المزدوج لكل من: أ– التضخم وارتفاع الأسعار، من ناحية أولى، في مواجهة الفئات ذات الدخول الثابتة، من العمال والموظفين ب– الركود والبطالة "الانتقائية" في مواجهة فئة الشباب المتعلم وبعض الشرائح من عمالة غير المتعلمين في الريف والحضر: كنتيجة لمزاحمة المتعلمين لغير المتعلمين في وظائفهم "التقليدية".

خاتمة

بغض النظر عن الاختلاف في المعطيات والنتائج حول الفقر، فإنه يمكن صياغة عدد من توصيات السياسات اللازمة لمكافحة الفقر في المجتمع العربي، على هيئة (رؤوس أقلام)، على النحو التالي:

1– مواجهة ظاهرة (ترييف الفقر) عن طريق إيلاء الاهتمام الواجب بالمجتمع الريفي والبدوي وبالقطاع الزراعي والرعوي.

2– مواجهة (تأنيث الفقر) من خلال التمييز الإيجابي والانتقائي لصالح النساء خلال فترة انتقالية معينة، على صعيد الرعاية الصحية والتحصيل التعليمي وسياسات التشغيل.

3– مجابهة (الاعوجاج) في خطوط التكوين (الجيلي) للسكان العرب، في العلاقة بالمسيرة التنموية، من خلال الاهتمام الخاص بالطفولة (الجانحة والعاملة وبدون مأوى)، وبشباب الخريجين الباحثين عن فرص العمل الملائمة، وبفئة كبار السن الفقراء خاصة.

4– مواصلة تحسين توزيع الدخل من خلال إصلاح نظم الأجور والعوائد في علاقتها بكل من الأسعار والإنتاجية، ومن خلال بناء وإصلاح شبكات الأمان الاجتماعي.

5– تحقيق العدالة في توزيع الثروة، من خلال استراتيجية أكثر نجاعة للأصول الرأسمالية.

6– ترتيبا على ماسبق كله، يتعين إيلاء عناية خاصة إلى توفير فرص متكافئة لكسب الدخول، وخاصة من خلال توفير فرص العمل اللائق للمتعطلين، لا سيما من الشباب خريجي مراحل التعليم العالي والمتوسط، وبصفة أخص من الإناث.

هذه الأبعاد الستة لمواجهة الفقر تحققها "التنميـــة المســـتدامة" بمعناهـــا الصـــحيح المتكامل، مما يجعل من "الاقتصاد الأخضر" رافعة حقيقية لدعم التشغيل والحد من معدت البطالة المرتفعة في الوطن العربي.

المبحث الثاني

فجوة النوع

يصدر تقرير عالمي دوري عن الفجوة بين الرجال والنساء، أو ما يسمى بفجوة النوع الاجتماعي The Global Gender Gap Report عن "المنتدى الاقتصادي العالمي" المسمى "منتدى دافوس". و قام العدد التأسيسي لهذا التقرير الصادر عام 2006 بتغطية 115 دولة، منها ثماني دول عربية، هي المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية

والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين و اليمن والأردن وتونس، ونعرض هنا لبعض ما جاء فيه كمثال مركّز دالّ.

وليس الاهتمام بما يسمى فكرة النوع أو (الجندر) وإدماجها في نظرية وسياسات التنمية والتشغيل بمستحدث على كل حال. ففي فترات ازدهار مدارس التنمية ذات التوجه الراديكالي في العالم الثالث خلال الربع التالي للحرب العالمية الثانية برزت قضية (تحرير المرأة) كجزء لا يتجزأ من عملية، بل ومعركة التحرر الاجتماعي والإنساني، والوطني أيضا. وبالتزامن مع ذلك، انتشرت كالنار في الهشيم مدارس التحديث الاجتماعي والسياسي والثقافي على النموذج الأوربي والغربي عموما. وتم اتخاذ المرأة الغربية نموذجا من ناحية العلاقة بالرجل عموما. أما انخراط المرأة في سلك التعليم والعمل وفي النشاط الاجتماعي والسياسي فقد جرى (على قدم وساق) في كافة الدول العربية والإسلامية، بمعدلات متفاوتة، انطلاقا من التقاليد الحضارية في حقبة الازدهار العربي والإسلامي.

ويقدم التقرير المتعلق بفجوة النوع عن عام 2006 تصورا خاصا على النحو التالي :[تأكيد المساواة في الحقوق والمسئوليات والفرص للرجال والنساء وللفتيان والفتيات – بمعنى أن الحقوق والمسئوليات والفرص للنساء والرجال لا تعتمد على كونهم مولودين ذكورا وإناثا؛ وإنما يُنظر إلى المصالح والاحتياجات والأولويات لكل من الرجال والنساء على قدم التساوي]. وتنبثق من هذه الفكرة الجوهرية منهجية لتعريف "فجوة النوع"، ولقياسها بلغة الأرقام والبيانات الإحصائية. ويتم القياس باستخدام مؤشر عام تتفرع منه أربعة مؤشرات. والمؤشر العام هو مؤشر:اقتصادي- تعليمي- صحي- سياسي. أما المؤشرات الفرعية الأربعة فهي تغطي المجالات الأساسية التالية:

1- المشاركة والفرص، في الميدان الاقتصادي. 2- التحصيل التعليمي.

3- الصحة والعيش. 4- التمكين السياسي.

وبناء على هذا المنظور ، مع تجريده أو "تفريغه" من قيود واعتبارات البيئة التاريخية والحضارية، كان من الطبيعي أن تتسنم المراكز الأولى على مستوى العالم بعض دول شمال أوربا، أو أقصى شمال الكرة الأرضية عموما. إن الدولة الأولى – حسب المؤشرات المذكورة- هي السويد، تليها النرويج في الرتبة رقم (2) ، ثم فنلندا (3) وأيسلندا (4). وتحتل الولايات المتحدة المركز رقم (22). أما في المواقع الوسطى فنجد روسيا (49) والصين (63). والمفاجأة أن تتأخر فرنسا إلى الرتبة (70) وإيطاليا إلى (77).

و من المعروف أن الحضارة الإسلامية تكرس علاقة ذات طابع مميز بين الرجل والمرأة، يجمع بين تكريم المرأة واكتسابها حقوق الكائن الإنساني المكافئة لحقوق الرجل في التعليم والمعرفة والمشاركة في عمارة الكون بالنسل والحرث، وبين امتلاكها لحقوق النفقة والمعاش

والمتعة، المترتبة جميعها على الزوج –الرجل في المقام الأول، بحكم "القوامة المشروطة"، إضافة إلى حقوقها على المسكن وما فيه، وعلى (المهر) المفروض ولو كان قنطارا من الذهب.

ولكن هذا الميراث الثقافي لا يؤخذ في الاعتبار عند تصميم وبناء مؤشرات القياس العالمية لفجوة النوع. وتكون النتيجة أن الدول التي تشترك في قسمات الحضارة العربية والإسلامية أو في بعض معالم حضارات (أخرى)، تحتل مواقع منخفضة نسبيا على سُلّم (إزالة أو تخفيف فجوة عدم المساواة بين الرجل والمرأة).

لا يعني ذلك أن الدول العربية والإسلامية قد فعلت ما ينبغي عليها لتحرير(نصف المجتمع) من ربقة عدم الإنصاف الذي استمر زمنا، وامتد مكانا، ليصل إلى حدود ظلم الإنسان لأخيه الإنسان وشقائق النعمان. فما تزال المرأة في كثير من الدول الإسلامية – وغير الإسلامية– محجوبة ومحرومة. ما تزال الأسبقية في التعليم و في اكتساب الفرص الاقتصادية والتشغيل تعطى للذكور دون الإناث. وما تزال الأسر في بعض المجتمعات تتحيز ضد ولادة الإناث، وتمارس الإجهاض ، بل و وأد البنات أحيانا، كعادة بعض قبائل العصر الجاهلي. وما تزال مجتمعاتنا العربية والإسلامية أيضا تقدم الذكر على الأنثى، وخاصة في الأرياف والبوادي، سعيا إلى الاستفادة من الغطاء الذي يقدمه الرجل لأهله بحكم قدراته البدنية وحريته النسبية في العمل والحركة والانتقال. ولكن سنن التطور الاجتماعي تسير في اتجاه تقليل الوزن المعطى للقوة العضلية وما يرتبط بها من مكانة ذكورية، وفي اتجاه العدل والمساواة بين أعضاء المجتمع رجالا ونساء، فيرتفع الظلم الذي تنطوي عليه النظم الاجتماعية لكلا النوعين، ولن تبقى إلا آثار الفروق التي ترتضيها الطبيعة والشريعة.

وعموما فقد تضمن التقرير المذكور، عن فجوة النوع العالمية، إشارات عن بعض ما تحقق من تقدم باتجاه التساوي أو التكافؤ في الفرص الاقتصادية والتعليمية والصحية والسياسية بين الرجال والنساء في عدد من الدول العربية، كما تفصح عنها البيانات المقارنة.

ويضيف التقرير العالمي، في هذا الصدد، أن بعض الدول العربية استثمرت الكثير من المال على تعليم المرأة، ولكنها لم تجْنِ ثمرات هذا الإنفاق من الناحية العملية بعد، بالنظر إلى انخفاض مستويات مشاركة المرأة المتعلمة في الفرص الاقتصادية.

وأما عن دلالات "فجوة النوع" فيما يتعلق بقضية التشغيل والبطالة، فقد سبقت الإشارة إلى ظاهرة "تأنيث البطالة"، ونشير ظايضا إلى ظاهرة "تأنيث البطالة"، حيث تفصح البيانات المتاحة عن البطالة في المنطقة العربية إلى أن أعلى معدلات البطالة تكمن في فئة الإناث الشابات المتعلمات.

وتوفر التنمية المستدامة، و العمل على تشييد أركان "الاقتصاد الأخضر"، الشروط الضرورية لتحرير المرأة العربية من ربقة الفقر والبطالة، وخاصة من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وتصحيح الخلل الهيكلي في البنية القطاعية للناتج المحلي الإجمالي، بزيادة نصيب القطاعات القادرة على امتصاص البطالة واستيعاب شطر اكبر من العمالة بما فيها الأنشطة "كثيفة الاستخدام لعنصر العمل". ونشير هنا إلى ضرورة إعطاء أهمية خاصة إلى القطاعات والأنشطة التي تقوم باستيعاب نسبي أكبر للنساء، كأنشطة المسوجات والملابس الجاهزة، و أنشطة "العمل من بعد" و "العمل الإلكتروني المنزلي" وغير ذلك كثير.

المبحث الثالث

مواجهة آثار التغير المناخي و البيئي:
تعزيز الاستخدام المستدام للأنظمة البيئية للأرض

هناك قضية جديرة بالاعتبار؛ هي إعادة تحديد مفهوم "الاستدامة"، كما عرضناه آنفا، في ضوء التجديدات الأخيرة في الفكر التنموي، والتي أثرت الحوار الدولي الدائر بشأن مستقبل البلـــدان النامية، بل ومستقبل البشرية عموما.

كان قد افتُتِح هذا الحوار أصلا على وقْع تدهور شروط المناخ العالمي، إذ بدأ الحديث، قبل أكثر من عقدين، عن (تآكل طبقة الأوزون من الغلاف الجوي)- ثم أخذت تشتد نبرته على خلفية التهديد المتزايد بنفاد الموارد الطبيعية ونضوب مصادر الطاقة غير المتجددة، وخاصة النفط.

وهكذا كان البعد البيئي ثم البعد المتعلق بصون الموارد الطبيعية، يمثلان جوهر الجدل حول الاستدامة، حتى قِيل:" الاستدامة البيئية" و" الاستدامة الطبيعية".

وفي التسعينات، أخذ مفهوم "الاستدامة" طريقه إلى التصحيح والتكامل، بالنظر إليه في الإطار التنموي الشامل، حتى لقد شرع علماء اقتصاديات التنمية في الحديث عن ضرورة إنقاذ ذلك المفهوم من أيدي علماء البيئة والاقتصاد البيئي، الذين كانوا قد (اختطفوه). وهنا برزت أبعاد ظلت قابعة في زوايا التجاهل، أثناء (التفسير البيئي للاستدامة). وفي مقدمة هذه الأبعاد التي تنطلق من (التفسير التنموي الشامل) للاستدامة،: البعد الاجتماعي المتعلق بتوزيع الثروة والدخل بين الفئات الاجتماعية، و البعد الهيكلي، المتصل بضرورة إحداث تحولات حقيقية في هياكل النشاط الاقتصادي، لتصحيح الاختلالات الناجمة عن انفراد قطاع واحد (وربما "وحيد")، بالهيمنة على مسار التطور الاقتصادي. ونشير، بالإضافة إلى ذلك، إلى قضية (الاستقرار الاقتصادي)، حماية للمسار التنموي من مخاطر التقلبات الاقتصادية والأزمات الدورية. ولا يعني ذلك إهمال البعد البيئي للاستدامة، وإنما إعادة إدماجه في المفهوم الشامل للتنمية، من اجل أن تكون مستديمة حقا.

مما سبق، تتضمن "استدامة التنمية" ، بمفهومها الحقيقي المتكامل، القضايا التالية:

- قضية التغير المناخي و البيئي، ممثلا في ندرة المياه بخاصة. وتمثل هذه القضية، كما أشرنا، المدخل التاريخي للاهتمام بمشكلة "الاستدامة".
- البعد الاجتماعي للتنمية منصبا على توزيع الثروات والدخول، و الـذي يمثـل بعـدا أساسيا للتجديد في مفهوم الاستدامة، إنقاذا لها من اختطاف (البيئيين).
- التحول الهيكلي، من أجل بناء هيكل إنتاجي متنوع وقادر على التطور "ذاتي التمركز" انطلاقا من التركيز على القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة في الأجل الطويل.

وفي ظل هذا المفهوم المتكامل للاستدامة، تأخذ التغيرات البيئية والمناخية في العالم مضمونها الحقيقي، كمؤثر جوهري على مستقبل البشرية كلها. ولكن ذلك يقتضي العمل على تأكيد ونشر هذا المفهوم بكل السبل . وللأسف، فإن هذه المهمة تواجه صعوبة بالغة، وتزداد عمقا عبر

الزمن، في الإطار الدولي السائد، من جراء محاولة حصر مسألة استدامة التنمية في البعد المناخي الضيق، ثم التهرب من استحقاقات هذا البعد نفسه.

هذا، و لقد حدث تغير كبير في أولويات جدول الأعمال العالمي بين مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (قمة الأرض) في ريو دي جانيرو سنة 1992 و "قمة المناخ" في كوبنهاجن عام 2009، وما بعده في 2010 و2011، حتى اجتماع دوربان –المدينة ال"جنوب إفريقية"– والذي أصدر "اتفاق دوربان" يوم الأحد 11 ديسمبر 2011 متضمنا تمديد العمل بالقيود الكمية التي كان يفترض انتهاء العمل بها في 2012 وفق "بوتوكول كيوتو"، ومؤكدا الالتزام بالتوصل إلى اتفاق قانوني ملزم للجميع بحلول 2020 . ففي "قمة ريو" كان الموضوع الحاضر هو الأرض Earth بكل مكوناتها الجيولوجية ومحيطها الحيوي وفضائها الخارجي، بما يشمله ذلك من موضوع التغير المناخي أو ارتفاع درجة حرارة الكوكب. ومن "قمة الأرض" هذه، انبثق الحوار الخلاق حول التغير المناخي، وعقد "اتفاق المناخ" و"بروتوكول كيوتو" لعام 1997 والذي وضع–لأول مرة– قيودا كمية على انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون. وقد أعلنت الولايات المتحدة في عهد إدارة "بوش الإبن"عدم التزامها بتعهدات كيوتو، وعادت في قمة كوبنهاجن، وفي اجتماع دوربان، تحت ضغط دولي كثيف، للقبول بحل وسط دون الحدود المقبولة، وما تزال مترددة في أمر الخفض الفعلي لانبعاثات الغاز ضمن هوامش مأمونة عالمياً.

بيد أن فارقاً بعيداً قد حدث في مكونات جدول الأعمال العالمي في هذا الشأن، بُعْد الفارق بين الأرض والمناخ.

ففي ظل الاهتمام بالأرض يصبح موضوع البيئة هو محل التركيز، بمعناها الطبيعي – الاجتماعي الواسع، وفق المفاهيم الأيكولوجية الحديثة؛ ومن بين القضايا التي كانت وراء عقد قمة الأرض، و لم تزل تطل برأسها، ما يأتي:

1– خطر استنفاد الموارد الطبيعية، ومصادر الطاقة، في أجل قريب، تتفاوت تقديراته، وفق معايير الحساب.

2– النقص في الموارد المائية، وخاصة في أفريقيا وأجزاء واسعة من آسيا، ومن ثم: اتساع ظاهرة (الجفاف).

3– انحسار الغطاء النباتي والغابي، واتساع ظاهرة التصحر، ابتداء من سهوب آسيا إلى غابات إفريقيا وأمريكا اللاتينية وخاصة في حوض الأمازون.

4- انقراض الأنواع النباتية والحيوانية بمعدلات متسارعة، فيما يعتبر تآكلاً واسع النطاق للتنوع الحيوي.

5- وأيضاً: التغير المناخي وارتفاع درجة حرارة الكوكب الأرضي، وما يصاحبه من ذوبان الكتل الجليدية في المحيط المتجمد الشمالي، والفياضانات من جراء السيول، وارتفاع مستوى المياه في البحار والمحيطات، وتآكل الشطآن، بالإضافة إلى ما يسمى "ثقب الأوزون" و والذي تعرّض زيادته بنى البشر للأشعة "فوق البنفسجية".

ولقد سيطر موضوع التغير المناخي – مع الإقرار بأهميته القصوى – على جدول الأعمال العالمي، في ظل سيطرة المشروع الأمريكي – الغربي خلال العقد الأخير، وتوارى الاهتمام بالمكونات الأخرى لمهددات الطبيعة الأرضية ومحيطها الحيوي، برغم النذر بالغة الوضوح في السنوات الأخيرة من قبيل ارتفاع معدلات حدوث الزلازل البحرية (التسونامي) والزلازل الأرضية، والأعاصير والبراكين. وما تزال القضايا الكبرى التي يثيرها هم "الأرض" قائمة ويشتد طابع الإلحاح بشأنها، وخاصة من حيث:

1- الاستدامة البيئية عبر الزمن، ومواجهة خطر استنفاد الموارد.

2- حماية البيئة الطبيعية الحيوية بكل مكوناتها، بما في ذلك الأنواع النباتية والحيوانية.

3- توفير الماء والغذاء لإعاشة سكان الكوكب الأرضي المتزايدين عددا، والمتزايدة احتياجاتهم نوعا.

4- توفير سبل الوقاية من التغيرات الزلزالية في البر والبحر.

5- وأيضاً: توفير السبل الفعالة للتعامل مع التغيرات المناخية، وخاصة في الشطر الجنوبي من الكوكب، وبصفة أخص في البلدان الفقيرة، والشرائح الاجتماعية الأشد فقرا بالذات.

وهذه كلها قضايا لا تنفع في معالجتها طرق "التسكين" المؤقتة للآلام المبرحة الناجمة عنها، أي لا تنفع طريقة "إدارة الأزمة" على نحو ما هو متبع في مجال التغير المناخي، حيث أمكن، نسبياً، إيجاد حلول وسطى للحد من معدل الانبعاث الكربوني، دون المسّ بنموذج النمو الاقتصادي والاجتماعي السائد.

أما المعالجة الجذرية لقضايا (الأرض) فهي غير ممكنة سوى بإحداث تغير جذري في النموذج الاقتصادي – الاجتماعي المتّبع نفسه، والجاري فرضه على سائر العالم حاليا.

ولكن ماذا عن المنطقة العربية تحديدا؟

مواجهة التغير المناخي والبيئي في المنطقة العربية: ماذا بعد؟

فيما يتعلق بمواجهة التغيرات البيئية والمناخية في الوطن العربي، فإنه يبدو، فيما يتعلق بجمهورية مصر العربية مثلا، أن دلتاها الخصيبة شمال البلاد مهددة بفيض مياه البحر المتوسط، مع ارتفاع حرارة الكون، بالنظر إلى انخفاض مستوى الأرض بالمقارنة مع المنسوب المتوقع لمياه البحر. ومعلوم أن الدلتا هي "قاعدة التنمية" التقليدية، منذ العصور القديمة، باعتبارها العصب المصري لوادي النيل، كما تركزت فيها على الدوام عملية التطوير والتعمير، والتحديث وبناء وتوسع الحضر والمدن الجديدة. ومن هنا نشأت الدعوة العلمية والثقافية إلى الخروج من الوادي الضيق إلى الصحراء الفسيحة. وقد طرح الموضوع للنقاش العام وتبلور في اتجاه ثقافي وسياسي يدعو إلى تعمير الصحراء، مع اختلاف بين رأي يدعو إلى التعمير بالصناعة، لندرة المياه، ورأي يدعو إلى التعمير بالزراعة والسياحة، مع توفير المياه اللازمة. ويبدو أن جهاز الدولة، قبل ثورة 25 يناير 2011، كان أكثر ميلا للرأي الثاني، من خلال توجه رسمي إلى إقامة ما يسمى (ممرات التنمية) في الصحراء الغربية. لكن السؤال الرئيسي هنا : كيف نجعل من الصحارى واحة ؟ وأية واحة هي؟

تتشعب إشكالية بناء "الواحة التنموية" المرجوّة ما بين موضوعين : مضمون الواحة، ومصادر بنائها، خاصة من المياه.

أما مضمون الواحة المرتجاة فهذا هو الأمر الذي نتعلمه من خلاصة التقارير والدراسات الدولية ذات الصلة. ونقصد بذلك تحدي بناء اقتصاد متنوع إنتاجيا و(منخفض الكربون). وقد عرفنا من الأبحاث الدولية حول مشكلة التغير المناخي أن الحلول تنحصر في بدليلين هما :-1 تخفيف وتقليل انبعاثات الغازات المسببة لارتفاع الحرارة، وخاصة غاز ثاني أوكسيد الكربون، -2 التكيف الإيجابي مع التغير المناخي عن طريق تعديل أنماط الإنتاج والعيش . وتكمن المشكلة في تنويع هيكل الناتج، وخاصة في الدول العربية المعتمدة كليا على القطاع النفطي. وذلك هو جوهر التحدي التنموي المستقبلي.

أما عن **مصادر (الواحة) من المياه**، فتلوح أمامنا البدائل التالية:

- إدخال ونشر تكنولوجيات (إزالة ملوحة المياه) أو "تحلية" مياه البحر، للاستخدامات المنزلية والصناعية. وهو رهان مستقبلي يتكفل به التطور التكنولوجي المتواصل.
- تطوير سلالات نباتية تزرع على المياه المالحة. وقد جرت تجارب على زراعة القمح في مصر بهذه الطريقة، على يدي العالم الراحل أحمد مستجير. يضاف إلى ذلك،

تطوير سلالات نباتية موفرة لاستخدام الماء، من النباتات "الشرهة" للمياه، خاصة الأرز.

- ترشيد استخدام المياه لكافة الأغراض، باستخدام وسائل مبتكرة؛ وإن كان الحذر واجبا تجاه بعض اقتراحات المنظمات الدولية النافذة، وفي مقدمتها البنك الدولي، فيما يخص "تتجير المياه" –دوليا ومحليا– انطلاقا مما يسمى "استرداد التكاليف".
- حسن التعامل مع دول الجوار المتشاطئة على نهر النيل(دول حوض النيل)، من أجل صياغة إطار إقليمي مناسب.
- العمل على تحقيق صيغة عربية وإفريقية للانتفاع المشترك من الموارد المائية، من المصادر النهرية والمطرية والجوفية.

هذه الأعمدة المرتجاة للواحة التنموية الخضراء، من خلال تعمير الصحاري وخفض انبعاثات الكربون و "نشر اللون الأخضر" في كل مكان، توفر الدعامات الحقيقية لقواعد إنتاجية قابلة للاستدامة وقادرة بالتالي على توفير فرص العمل الكافية والمجزية للمتعطلين بحكم"البطالة التراكمية" بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة للإضافات الجديدة المتوالية لقوة العمل انطلاقا من مخرجات الهيكل الديموغرافي و منتجات المنظومة التعليمية–التدريبية بشكل دوري متجدد.

المبحث الرابع

تعزيز حياة المجتمعات المحلية

ينصرف معنى "التنمية المحلية" في جلّ الكتابات الدولية المتخصصة، إلى "التنمية الحضرية" بدرجات وأشكال متباينة، حيث تنحو "تنمية المجتمعات المحلية" إلى تحويلها إلى مراكز جذب مديني. ومن هنا تجيء النزعة المزدوجة: المحلية/ الحضرية، والتي تمثل نزعتين متقابلتين، ولكنهما متكاملتان لا متعارضتان؛ إذ المحلية، في السياق التنموي، حضرية، بدرجات مختلفة.

ويتبين من النظرة المدققة وجود ثلاثة اتجاهات أساسية تمثل نماذج مختلفة للتجارب الدولية في (العلاقات الريفية–الحضرية) :

الاتجاه الأول يعطي للحضر والمدن الأولوية في سياق تنمية المجتمعات المحلية، ويعتبر أن المجتمعات المحلية، وخاصة الريفية منها، مآلها الطبيعي– في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية – أن تتحول إلى مجتمعات حضرية–مدينية[13]. وهذا هو النمط المعبر عن التجربة التاريخية لبناء صرح الحداثة في الغرب، أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة حتى الحرب العالمية الثانية. كما أن هذا النمط يعبر عن التجربة (الكولونيالية) في المستعمرات، من خلال تشييد مدينة مركزية كبرى في كل مستعمرة، تجسد علاقة "الربط" الاقتصادي والسياسي والثقافي مع الدولة الاستعمارية. وللمفارقة، فإن هذا النمط يعبر أيضا عن تجارب التصنيع ذات الطابع الحضري–المديني الخالص، والتي قامت على أساس (الإحلال محل الواردات) في الدول المستقلة حديثا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، خلال الخمسينات والستينات وأوائل السبعينات من القرن الفائت، وذلك قبل أن يتم التخلي عنه، إثر تغير معقد للظروف الدولية والوطنية.

الاتجاه الثاني يرى أن التنمية ترتبط بنمط معين للنمو الحضري، من خلال تكون المدن، رغم اختلاف تجارب الدول من حيث الوتيرة التي يتم بها النمو المذكور. ووفقا لمسار التجارب التنموية، بعد الحرب العالمية الثانية، في دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية خلال العقود الزمنية الثلاثة الأخيرة، يمكن القول إن النمو الحضري اتجه إلى تقليل كثافة السكان والتصنيع في المدن الكبرى، باتجاه التوسع الحضري في محيط المدن، ثم نمو المدن الصغيرة على حساب المدن الكبيرة. و يتحقق نمو المدن الصغيرة من خلال تحول الأنشطة الصناعية القائمة على الإنتاج (النمطي) وذات الكثافة النسبية العالية في استخدام عنصر العمل غير الماهر ومتوسط المهارة، بعيدا عن المراكز الحضرية المستقرة، وإعادة تمركزها في المدن الصغيرة بالذات؛ بينما تميل الأنشطة عالية التكنولوجيا (الهاي تك) إلى التوطن في المدن الكبيرة والكبرى.

باختصار، إن التنمية وفق هذا المنظور، تنمية حضرية، ولكن باتجاه (فك التركز) و(فك التمركز) اللذين تتميز بهما المدن الكبيرة والكبرى– سعيا إلى الاستفادة من ميزة العمل الرخيص خارج هذه المدن، وهروبا من مشكلاتها المتفاقمة، وخاصة من حيث التلوث البيئي وصعوبة التنقل الداخلي، وارتفاع الأجور والإيجارات السكنية.

[13] Edwin S. Mills, The Importance of Large Urban Areas- and Government's Role in Fostering them, in: Shahid Yusuf et.al (Editors), Local Dynamics in an Era of Globalization, Pp.69-73.

بيد أن النجاح في التحول على مسار النمو الحضري، باتجاه المدن الصغيرة، يتطلب توفير جملة مقومات:

- الاستثمار في هياكل البنية الأساسية للمدن الجديدة.
- الإدارة الفعالة للنشاط الاقتصادي.
- لامركزية الخدمات المالية، من أجل توفير الموارد اللازمة للتوسع في الأنشطة الاقتصادية والتصنيعية في المواقع الجديدة خارج المراكز الحضرية والمدينية القديمة[14].

أما <u>الاتجاه الثالث</u> فيرى أن التوسع الحضري–المديني ليس قدرا مقدورا على المسار الاقتصادي والاجتماعي والعمراني في البلاد الساعية إلى النمو، وإنما يجب تبني إستراتيجية تنموية تراعي تحقيق التوازن بين المدن والأرياف، وهي إستراتيجية مكنة وفعالة أيضا، وذلك في ضوء تجربة اليابان في عصر **(**الميجي**)** في القرن التاسع عشر تجربة تايوان في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويتحقق ذلك بإتباع إستراتيجية مصممة للتصنيع المتوجّه نحو الأرياف Rural- Oriented Industrialization[15].

والرأي عندنا أن الاتجاه الثالث هو الأنسب للتنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الدول العربية: فبدلا من أن يستمر نزيف النزوح الريفي إلى المدن الكبرى، ومن ثم تحويل المدن إلى **(أرياف مكبّرة)** بل وما هو أسوأ– فإنه يمكن ، ويجب أيضا، إتباع استرتيجية تنموية جديدة للمجمعات المحلية الريفية، وذلك : من خلال الذهاب إليها حيث هي، سعيا إلى تطوير الريف تطويرا ذاتيا أصيلا كريف وليس كأي شيء آخر، مع العمل على إكسابه الطابع العصري من خلال تحويل بعض مواقعه ذات التركز الصناعي النسبي إلى **(مدن مصغّرة)** – دون أن تفقد هويتها الريفية الأصيلة والأصلية.

---

[14] -Vernon Henderson, On The Move: Industrialization Deconcentration in today,s Developing countries, in: Shahid Yusuf et al , op.cit, Pp.65-68.

[15] - Yojiro Hayami, Toward a new Model of Rural-Urban Linkages under Globalization, in: Shahid Yusuf, op.cit, Pp74-83.

تنمية المجتمعات المحلية في الخبرة العملية

التنمية عملية "جذرية" بطبيعتها؛ و يتمثل الطابع الجذري للتنمية في كونها تحطم وتبني في نفس الوقت.. تحطم بناءً قديما وتقيم بناءً جديدا. فأما البناء القديم الذي ينقضّ، فهو أقرب إلى المفهوم المتداول في الفكر التنموي المبكر، لما يسمى بالدائرة المفرغة للتخلف الاقتصادي، أو الحلقة الخبيثة (أو الشريرة). وأما البناء الجديد الذي يقام فهو بناء اقتصاد جديد قابل للنمو الذاتي، وبناء مجتمع جديد قادر على التطور الارتقائي، وبالتالي دعم التشغيل والحد من البطالة.

التنمية إذن أقرب إلى السير بعكس منطق الاتجاه السائد أو (الوضع القائم)، ومنطقها هو التغيير الجذري، من خلال "كسر" الدائرة من أضعف نقاطها.

هذا ربما هو المفهوم الكامن وراء التنمية المحلية بمنظورها الحقيقي. فهي تعني من حيث المفهوم: شمول العملية التنموية لكافة مناطق الحيز المعمور للدولة، انطلاقا من منطقة أو مناطق بعينها، يتم اختيارها دون غيرها، أو قبل غيرها، وفقا لاستراتيجية طويلة الأمد.

وهي من حيث المضمون، تنمية ذات بعد متصل بما حولها، Exogenousأي بمحيطها المكاني، عبر نشاط "أقطاب النمو" والشركات الرائدة وتكنولوجيا الاتصال وشبكات البنية الأساسية، وبعد آخر "**داخلي**" Endogenousيقوم على بعث الطاقة الابتكارية – المعرفية والقدرة على العمل الجماعي. والهدف في التحليل الأخير: رفع مستوى الإنتاجية ومستوى المعيشة للسكان في كل "مكان" من الحيز الاقتصادي للدولة.

من جهة أخرى، فإن التنمية المحلية، يمكن– من الناحية التحليلية فقط– النظر إليها من خلال وحداتها التكوينية الأولية المسماة بالمجتمعات المحلية، في إطار من التفكيك (المعملي) أو (المخبري) لنسيج المجتمع الكلي إلى جماعات أو مجتمعات ذات حدود معينة جغرافيا واجتماعيا.

بهذا المعنى، يمكن تحديد هوية (المجتمع المحلي) بناء على عامليْن : القرب الجغرافي، أو الاشتراك في محل جغرافي للعيش أو الإقامة، من جهة أولى، والاشتراك في المصالح والاهتمامات بين أعضاء المجتمع

المحلي الواحد، مما يتجسد في خصائص اقتصادية واجتماعية و ثقافية متجانسة.

المجتمعات المحلية بهذا المعنى تتم مقاربتها في الغالب من خلال التصنيف المحدد في التقسيمات الإدارية للدولة، بوصفها تقع على المستويات اللامركزية، المقابلة للمركزية السياسية والإدارية للدولة. ولذا يعبر عن واقعها التنظيمي من خلال مفردات **(الإدارة المحلية) و(الحكم المحلي).**

و لهذا يكون معنى التنمية المقرون بالمحليات أقرب إلى **(تنمية المجتمعات المحلية)**[16] أو الأخذ بيدها، بأيادي أعضائها أنفسهم، وهو الأفضل، من أجل **تحقيق جملة أهداف مثل : زيادة الدخل وتخفيف حدة الفقر، وتوسيع هامش المشاركة السياسية، وتحقيق درجة أعلى من العدالة والمساواة، وتحسين نوعية الحياة- خاصة من الجوانب التعليمية والصحية والبيئية.**

لهذا يكون **المدخل المفضل للتنمية المحلية**، بمعنى تنمية المجتمعات المحلية، في الأرياف والبوادي والأحياء الحضرية الداخلية والطرفية، هو المدخل المسمى **بالتمكين، وبناء القدرات.**

أما **الفاعلون Actors في مثل هذا النمط من التنمية فهم منظمات وأفراد.** والمنظمات تشمل: منظمات الخدمة الاجتماعية، والمجالس المحلية (من شعبية وتنفيذية) والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، أو جمعيات المجتمع المدني، والمؤسسات الطوعية.

وأما الأفراد فهم النشطاء والمنشطون وقادة العمل الأهلي و (القيادات الطبيعية) للمجتمع المحلين خاصة القروي، ورؤساء المحليات والبلديات، لاسيما المنتخبون منهم.

هذه المنظمات، وهؤلاء الأفراد، قد تضاعفت جهودها وجهودهم في المرحلة الراهنة، و تم توظيف "الشبكة العنكبوتية"- "الإنترنت"- وسائر وسائط تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات الحديثة، في لمّ الشمل والوصل

---

16 - اعتمدنا في رصد الأفكار الواردة هنا عن الخبرات الميدانية في مجال تنمية المجتمعات المحلية في الدول المختلفة على المواقع والصفحات المعنية على شبكة (الإنترنت)، ومن المداخل الخاصة بموضوع المجتمعات المحلية وتنميتها.

والتواصل والاتصال بين أعضاء المجتمع المحلي هنا وهناك، حتى في المهاجر والمنافي البعيدة.

وهؤلاء الفاعلون يقومون **بالعمل أو "الفعل" الاجتماعي** على مستويين: مستوى التطوير للمجتمع المحلي بأيدي أعضائه مع رفع قدراتهم وتأهيلهم لذلك، وهو المستوى الأعلى، ومستوى أدنى هو النشاط الموجه إلى المساهمة في تقديم الخدمات المختلفة، في أوقات الأزمات، كالزلازل والفيضانات والمجاعات والاضطرابات الأهلية على اختلافها.

وأما قوة الفعل والإنجاز فهو ما يسمى (رأس المال الاجتماعي) أي العمل الإنساني المشترك. وله وظائف جد مهمة: إذْ يضم أشتات المجتمع المحلي المبعثرة، يعبر من فوق حدودها الفاصلة، ليكوّن وحدتها المفتوحة على "وحدة" غيرها.. بالإضافة إلى جمع جهود المنظمات والقيادات المحلية، وخلق سبل عملية للتعاون المشترك على "**الخدمة الاجتماعية**" للمجتمعات المحلية.

إن التنمية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية، وفق ما سبق، هي "المختبر" الحقيقي، لتشييد أركان "الاقتصاد الأخضر"، من خلال العمل من أسفل، أي : من الجذور Grassroots وبذلك يمكن بناء أعرض قاعدة إنتاجية ممكنة، على مستوى المعمور المكاني للدولة ككل، في مختلف الجهات المحلية، وعلى مستوى الجماعات القاعدية.

وذلك هو لطريق الأنسب لزيادة الإنتاج وتحقيق العدالة التوزيعية بين الفئات الاجتماعية المختلفة والمناطق الجغرافية، ليتحقق السبيل النسب، من بين أمور أخرى، لزيادة فرص العمل والحد التدريجي من البطالة عبر الزمن. وذاك أحد الأهداف الكبرى المرتجاة في الوطن العربي الكبير.